التمدد الياباني في إفريقيا جنوب الصحراء.. مصالحه ودوره ومستقبله

أ. نهاد محمود أحمد

باحثة دكتوراه بالشؤون الإفريقية – مصر

في حين كان صعود الصين وروسيا وتغلغلهما داخل بلدان إفريقيا جنوب الصحراء هو اللافت دائماً للانتباه والمُتصدِّر على الساحة الإفريقية (سياسياً- إستراتيجياً- أمنياً وعسكرياً- اقتصادياً- إعلامياً)، إلا أن ذلك لم يَنفِ الوجود الياباني ومساعيه الحثيثة الآخذة في التنامي داخل المحيط الإفريقي، والذي سبق نظيريَه الصيني والروسي في الظهور داخل القارة بسنواتٍ عدة.

فالدور الياباني والمساعدات الإنمائية على وجه التحديد لها تاريخ طويل بالداخل الإفريقي، إذ تعود لمنتصف ستينيات القرن الماضي، حين قامت بتدشين برنامج المساعدة الإنمائية الرسمية ODA: Official Development Assistance لإفريقيا جنوب الصحراء عام ١٩٦٦م[١]. كما أن المُلتقى الذي دشَّنته ليكون ركيزة ونواة للتنمية بين اليابان وإفريقيا «مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الإفريقية» «تيكاد»[٢] Tokyo International Conference on African Development: TICAD؛ قد سبق نظيره الصيني- منتدى التعاون الصيني الإفريقي «فوكاك» -Forum on China Africa Cooperation: FOCAC - بسبع سنوات؛ حيث انطلق «تيكاد» عام ١٩٩٣م، أما «فوكاك» فقد دُشِّن عام ٢٠٠٠م، في حين كان أول ميلاد لقمة «روسية - إفريقية» في عام ٢٠١٩م بالمدينة الروسية «سوتشي».

المُلاحظ هنا أن المساعي اليابانية صوب القارة بزغت في وقتٍ شهدت فيه أهمية القارة تراجعاً من قِبَل المجتمع الدولي في أعقاب نهاية الحرب الباردة؛ فعندما كانت إفريقيا تعاني من الركود الاقتصادي والتهميش العالمي حرصت اليابان على إبراز أهمية إفريقيا للمجتمع الدولي ككل، كما بذلت جهوداً بارزة لبناء شراكة مفتوحة ومتعددة الأبعاد مع القارة، مُستغلةً خلال ذلك ما تتمتع به من مزايا داخل إفريقيا- تتشابه إلى حدٍّ كبير مع كلٍّ من روسيا والصين-؛ كعدم وجود إرث استعماري لها بالقارة، إضافةً لكونها قوة عالمية ذات أيديولوجية غير مهيمنة على البلدان الإفريقية، ويوفر كل هذا لطوكيو مساحات كبيرة لاستكشاف مجالات مختلفة من التعاون، وبناء علاقات وطيدة مع القادة الأفارقة، ومن ثَمّ تعزيز وجود طوكيو داخل القارة.

وتحاول اليابان في الوقت الراهن في ظل المُستجدات التي تُلقي بظلالها على كل تفاعلات النظام الدولي- وفي مقدمتها الغزو الروسي لأوكرانيا، وما ألقى به من تداعيات سياسية واقتصادية وجيواستراتيجية، وتنافس محتدم انعكست آثاره على القارة الإفريقية- أن تعمل على إعادة تأسيس وبلورة دورها بالداخل الإفريقي، مناوئةً بذلك النفوذين «الصيني - الروسي» بشكلٍ أساسي. لكن يقابل هذا الاقتراب جملة من الإشكاليات، ينبع بعضها من داخل طوكيو؛ كقصور بعض أدواتها في فهم

تعي طوكيو جيداً أهمية القارة بالنسبة لها ولمصالحها، وبناءً على هذا تحاول استغلال متغيرات البيئة الدولية لصالحها.

(١) Scarlett Cornelissen , "Japan's Official Development Assistance to Sub-Saharan Africa: Patterns, Dynamics, and Lessons", In Hiroshi Kato, John Page, Yasutami Shimomura (Eds.), Japan's Development Assistance: Foreign Aid and the Post-2015 Agenda (New York: Palgrave Macmillan, 2016), P.149.

(٢) يهدف «تيكاد» إلى: - تعزيز الحوار السياسي بين القادة الأفارقة وشركائهم بشأن القضايا المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتجارة والاستثمار والتنمية المستدامة والأمن الإنساني والحوكمة. - دمج الأولويات الإفريقية في جداول أعمال التعاون الدولي للشركاء والمانحين. - حشد الدعم لمبادرات التنمية في إفريقيا. - توفير مبادئ توجيهية أساسية وشاملة حول التنمية في إفريقيا. - وأخيراً تعزيز التعاون بين آسيا وإفريقيا مع التركيز على التنمية في إفريقيا.

طبيعة القارة، وما يقترن بذلك من تصورات سلبية عن القارة، وصعوبة الاستثمار والوجود بها، إضافةً إلى التنافس القوي الذي تواجهه طوكيو مع بكين وموسكو داخل القارة، واللتين تظهران بقوة متصاعدة داخل جنوب الصحراء، وبخاصةٍ مع بكين بصفتها الشريك التجاري الرئيس للقارة منذ عام ٢٠٠٩م، والأكثر وجوداً وحضوراً (سياسياً- اقتصادياً- عسكرياً... إلخ) مقارنةً بالوجود الياباني. وهو ما يُلقي بدوره بالمزيد من الأعباء والتحديات على طوكيو، ويدفعها لتحديث أدواتها ومنطلقات وجودها لمزاحمة النفوذين الروسي والصيني بالداخل الإفريقي.

تأسيساً على ما تقدّم؛ ستدور هذه المقالة في فلك أربعة محاور رئيسة؛ يتمثل الأول في دوافع التحرك الياباني داخل إفريقيا جنوب الصحراء، ثم يستكشف الثاني أبرز مؤشرات التمدد الياباني داخل القارة، أما الثالث فينصرف إلى التعاون «الياباني - الهندي» كآلية لموازنة النفوذ الصيني المتصاعد، في حين يتطرق المحور الأخير إلى الإشكاليات التي تُعرقل من الدور الياباني بالقارة، بما في ذلك بلا شك النفوذ الروسي، وأبرز مقاربات المواجهة من قِبَل طوكيو في هذا الصدد.

أولاً: دوافع التحرك الياباني داخل القارة:

يُلاحظ من تتبع الوجود الياباني داخل جنوب الصحراء اقترانه بمُتغيرات محددة، تهدف لتحقيق جملة من المصالح والدوافع اليابانية، والتي يُمكن إجمالها في النقاط الآتية:

١- ضمان الكتلة التصويتية الإفريقية بالمحافل الدولية:

من الضروري بمكانٍ بالنسبة لطوكيو كسب دعم الدول الإفريقية المُقدرة بـ٥٤ دولةً داخل الأمم المتحدة، وبخاصةٍ مع قلقها من سعي الصين الحثيث تمديد نفوذها بما يضمن لها استمالة الكتلة الإفريقية، ومن ثمَّ الاستيلاء على «تايوان» أو جزر «سينكاكو»- الاسم الياباني للجزر المتنازع عليها بين الصين واليابان، أو «دياويو» بالصينية. لهذا تكثف طوكيو من جهودها الدبلوماسية للتأثير على شركائها بجنوب الصحراء، والحصول على دعمهم في القضايا التي تصب بمصلحة طوكيو عبر المحافل الدولية[١].

٢- مزاحمة الدور الصيني:

يُعدّ نفوذ بكين المتنامي داخل القارة واحداً من أهم القضايا الإستراتيجية التي تركز عليها طوكيو وتحرص على موازنتها خلال تحركها داخل القارة، وبخاصة مع دعم واشنطن لطوكيو من أجل خلق محور يجابه النفوذ «الروسي - الصيني» المتصاعد داخل القارة والمُهدد لمصالحهما، وهو ما أكده وزير الخارجية الياباني «يوشيماسا هاياشي»، خلال محادثاتٍ في ٢٨ مارس ٢٠٢٢م جمعته مع وزراء ٥٠ دولةً إفريقية؛ عن مخاوفه من أن جائحة كوفيد-١٩ والحرب في أوكرانيا قد زادت من نقاط الضعف الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الإفريقية ما ضاعف من اعتمادها على بكين، وصاحب ذلك تعهداً من طوكيو بضرورة زيادة تعاونها مع إفريقيا، والانتقال من التركيز على المساعدة الإنمائية الرسمية إلى النهج القائم على الاستثمار الخاص؛ بهدف توفير بديل لمبادرة الحزام والطريق الصينية Belt and

(١) Cйline Pajon, “Japan steps up its Africa engagement” (East Asia Forum, 18 May 2022), available on: https://rb.gy/i8w30, accessed in Jul 2023.

Road Initiative: BRI في إفريقيا[١].

٣- تعزيز منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة FOIP :

تاريخيـــاً، وطوال فترة الحرب الباردة، كانت مسؤولية تأمين المحيطين الهندي والهادئ تتم تحت قيادة الولايات المتحدة؛ فيما يتعلق بحفظ الســـلام والأمن حتى خلال فترة ما بعد الحرب البـــاردة. وفي عام ٢٠٠٧م ألقـــى رئيس الوزراء اليابانـــي الراحـــل «آبي» خطاباً فـــي البرلمان الهندي أشار إلى ضرورة التزام اليابان بالمواءمة بين المحيط الهندي والمحيط الهادئ، بناءً على هذا فقد أعطت اليابان الأولوية لأمنها البحري في سياســـاتها الدفاعية والإســـتراتيجية، وفي السياق ذاته أكدت وزارة الدفاع الأسترالية على الأهمية الاقتصادية والإســـتراتيجية والعسكرية لمنطقـــة المحيطين الهندي والهادئ للدفاع عن أستراليا والمنطقة[٢].

أما عـــن الظهور الرســـمي للمنطقة Free and Open Indo-Pacific من قِبَل اليابان؛ فقد قُدِّمت FOIP بشـــكل مباشر عام ٢٠١٦م، من خلال رئيس الـــوزراء الياباني الراحل «آبي» في خطابه بمؤتمـــر طوكيو الدولي الســـادس «تيكاد ٦» حول التنمية الإفريقية، الذي عُقِدَ في العاصمة الكينية نيروبـــي، والتي تهدف اليابان من خلال إنشـــائها إلى تعزيز استقرار وازدهار المنطقة بأكملها؛ **فكما أوضحت إدارة «آبي» ستتكون هذه الرؤية من ثلاث ركائز:**

(١) دعم سيادة القانون، وحرية الملاحة.

(٢) السعي لتحقيق الازدهار الاقتصادي.

(٣) ضمان الســـلام والاستقرار؛ من خلال تعزيـــز الاتصـــال بين آســـيا وإفريقيـــا، وبين المحيطين الهندي والهادئ- كما سيوضح الشكل الآتي، من خلال بناء مشروعات البنية التحتية، و«بناء القدرات»، والمشروعات التعليمية.

كما تهدف المنطقة إلـــى تطبيق خبرة دول الآســـيان (رابطة دول جنوب شرق آسيا)- التي نجحت في التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية- على البلدان الإفريقيـــة ودول المحيط الهندي، للمســـاعدة فـــي تحقيق الاســـتقرار والازدهار لديهم. بما في ذلـــك احتضان الدول الإفريقية الساحلية، ككينيا وموزمبيق والصومال وتنزانيا، فـــي محاولةٍ لمواجهة مبـــادرة الحزام والطريق الصينية، ونفوذ بكين بشـــكلٍ عـــام، الذي بات يُشكِّل مصدر قلق خطير في منطقة المحيطين الهندي والهادئ[٣].

وفيما يتعلق برد فعـــل بكين إزاء ذلك؛ فقد أعربت عقب اجتمـــاع جمع بين زعماء الولايات المتحدة واليابان والهند وأستراليا في أغسطس ٢٠٢٢م، عبر المتحدث باســـم وزارة الخارجية الصينية «تشـــاو ليجيان»، الذي وجـــه انتقاداً للتجمع قائلاً: «زمرة مغلقة وحصرية تســـتهدف الـــدول الأخرى، كما أنها تســـبح ضد متطلبات الوقت الحالي وطموحات دول المنطقة، وبالتالي لن تجد من يدعمها، ومآلها إلى فشل محتوم»[٤].

---

(١) Idem.

(٢) Daisuke Akimoto, "The Clash of Japan's FOIP and China's BRI?", The Rest: Journal for Politics and Development (Centre for Strategic Research and Analysis, Vol.11, No.2, Nov 2021), PP.88-89.

(٣) Leo Komminoth, "TICAD 8: Can Japanese companies ditch their Africa caution?" (African Business, Aug 2022), available on: https://rb.gy/sdrej, accessed in Jul 2023.

(٤) الشرق الأوسط، «زعماء «كواد» يتعهدون بجعل منطقة المحيطين الهندي والهادئ حرة ومفتوحة» (جريدة الشرق الأوسط، سبتمبر ٢٠٢١)، تم الاطلاع في ٢٠ يوليو ٢٠٢٣، متاح على الرابط: https://rb.gy/hzmsm

شكل (١): منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة:

Source: Free and Open Indo-Pacific, Japanese Ministry of Foreign Affairs, available on: https://www.mofa.go.jp/files/000430632.pdf

٤- تنويع مصادر طوكيو من إمدادات الطاقة والثروات المعدنية:

فتعميق علاقات طوكيو مع إفريقيا ضروري لتنويع إمداداتها من الطاقة والمعادن، في قارة بحجم إفريقيا تمتلك ثُلث احتياطي الثروات المنجمية في العالم؛ إذ تستحوذ على ٨٩٪ من البلاتين في العالم، و٨١٪ من الكروم، و٦١٪ من المنجنيز، و٦٠٪ من الكوبالت، فضلاً عن امتلاكها خُمس احتياطي العالم من الألماس والذهب واليورانيوم، كما تنتج ما يقرب ٩,٥٪ من إنتاج الطاقة بالعالم[١]. يتزامن هذا مع إعلان طوكيو التخلص التدريجي من واردات النفط الروسي[٢]، إضافةً لرغبتها في استحواذ شركات المرافق اليابانية على ما يقارب ٣٠٪ من الغاز الطبيعي المسال المنتج في موزمبيق، موطن ثالث أكبر احتياطيات من الغاز الطبيعي في إفريقيا[٣].

كما أنه تماشياً مع اهتمام اليابان بدبلوماسية الموارد المعدنية تجاه القارة؛ يُشار إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية اليابانية لإفريقيا تركز على دول بعينها من البلدان الإفريقية؛ فهناك ارتباط بين البلدان التي تتلقى المساعدة الإنمائية الرسمية اليابانية؛ وكونها إما تحتل موقعاً إستراتيجياً داخل القارة وإما لامتلاكها ثروات طبيعية، إضافةً للمساعدات التي تُوجَّه للدول التي تعصف بها الأزمات السياسية والكوارث الطبيعية[٤]، وفقاً لبيانات البنك الدولي لعام ٢٠٢١م كانت موريشيوس الأكثر حصولاً على المساعدات اليابانية، والتي وصلت إلى ٢٨٦,٧٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي، ربما يتصل ذلك بواقعة تسرب ألف طن من النفط من سفينة الشحن اليابانية التي جنحت في أواخر يوليو ٢٠٢٠م. تليها كينيا بمساعدة قُدّرت بحوالي ٢٢٨,٥٢٠,٠٠٤ دولار أمريكي. ثم رواندا بحوالي ٧٠,٩٣٠,٠٠٠ دولار أمريكي، وموزمبيق ٦٩,٦٩٩,٩٩٧ دولار أمريكي. ثم أوغندا ٦٢,٧٣٠,٠٠٠ دولار أمريكي[٥].

(١) أميرة عبد الحليم، «الوجه الآخر: التنافس على مصادر الطاقة في إفريقيا»، السياسة الدولية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٢٧، يوليو ٢٠١٤)، ص١٤٢.

(٢) Cйline Pajon, Loc.cit.

(٣) Leo Komminoth, Loc.cit.

(٤) Yun Sun, “Rising Sino-Japanese competition in Africa” (Brookings Institution, Aug 2016), available on: https://rb.gy/qtqa5, accessed in Jul 2023.

(٥) World Bank, “Net bilateral aid flows from DAC donors, Japan (current US$)– Sub-Saharan Africa, available on: https://rb.gy/5zk9d

شكل رقم (٢): حجم المساعدات اليابانية إلى إفريقيا جنوب الصحراء بالدولار الأمريكي (١٩٦٠-٢٠٢١م):

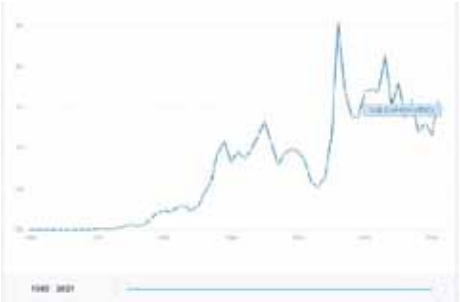

Source: World Bank, "Net bilateral aid flows from DAC donors, Japan (current US$) – Sub-Saharan Africa", available on: https://rb.gy/5zk9d

٥- الاستفادة من السوق الإفريقية:

وذلك بترتيب وجود إستراتيجي بالقارة يهدف إلى توسيع نطاق قطاع الشركات وتعزيز العلاقات التجارية طويلة الأمد، وهو ما تجسد بالفعل في وجود أكثر من ٧٠٠ شركة يابانية بالقارة[١]، فالشركات اليابانية تُدرك جيداً السوق الاستهلاكي الضخم بالقارة التي يتجاوز سكانها المليار نسمة، لذا تحرص على وجودها بجميع البلدان الإفريقية الـ٥٤ المعترف بهم من قِبَل الأمم المتحدة، مثل شركات[٢] Toyota- Tsusho - Rakuten- Sony-Nippon Steel- Ajinomoto. يؤكد كل هذا أن هناك اهتماماً يابانياً متزايداً إزاء القارة من قِبَل الحكومة والبرلمان والشركات الكبرى والناشئة لزيادة الاستثمار في إفريقيا، فضلاً عن تأكيد اليابان لسعيها لأن تسهم التكنولوجيا اليابانية في حل المشكلات التي تواجه إفريقيا[٣].

٦- التصدي لجرائم لقرصنة البحرية:

في سبيل ذلك؛ قامت اليابان منذ عام ٢٠١١م بإمداد قاعدتها في جيبوتي بمدمرة لقوة الدفاع الذاتي البحرية اليابانية وطائرتان للاستطلاع والمراقبة البحرية. وبشكلٍ عام؛ فإن تاريخ الوجود العسكري الياباني بجيبوتي يعود إلى عام ٢٠٠٩م، والذي يُعتبر بمثابة أول وجود عسكري لطوكيو خارج حدودها منذ الحرب العالمية الثانية، حيث قامت بتنفيذ العديد من العمليات العسكرية بغية التصدي لحوادث القرصنة المتزايدة في خليج عدن[٤]، وفي العام الحالي ٢٠٢٣م.

ونتيجةً لزيادة معدلات جرائم القرصنة البحرية، خاصةً في خليج غينيا، والتي تسببت بنتائج وخيمة على الاستثمار الأجنبي- بما في ذلك الاستثمارات اليابانية، وضعف سيطرة الدولة على المناطق الساحلية والبحرية، والتداعيات السلبية للقرصنة البحرية على تنمية الاقتصاد الأزرق، قامت اليابان بتمويل مشروع ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنيجيريا، يهدف إلى استكمال مشروع تجريبي دُشّن عام ٢٠٢١م من قِبَل مركز مارتن لوثر أغواي للقيادة الدولية وحفظ السلام MLAILPKC

(١) International Finance, "Why is Africa of such importance to Japan" (International Finance, Jun 5 2020), available on https://rb.gy/v5xsy, accessed in Jul 7, 2023.

(٢) Rama Yade and Tyrell Junius, "Japan's opportunity to build a new legacy in Africa" (Atlantic Council, Sep 2022), available on: https://rb.gy/1cv0s accessed in Jul 2023.

(٣) African Development Bank Group, "Japanese investors say they want more business with Africa" (AFDB, May 2023), available on https://rb.gy/8yl54, accessed in Jul 2023.

(٤) د. محمود زكريا، «القواعد العسكرية في جيبوتي: الواقع والأسباب (دراسة)»، دراسة منشورة بمركز فاروس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية، ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٠، تم الاطلاع في ٦ يوليو ٢٠٢٣، متاح على الرابط: https://rb.gy/l6n45

بالعاصمة النيجيرية «أبوجا»، من أجل استكمال جهود الجهات المعنية الوطنية والإقليمية، لضمان الحد من جرائم القرصنة البحرية في المنطقة[١].

٧- موازنة الصعود العسكري الصيني:

تخشى طوكيو من اهتمام بعض الدول الإفريقية بتعزيز تعاونها الأمني مع الصين، خاصةً مع مدّ الأخيرة لوجودها العسكري في إفريقيا، ولاسيما مع الحديث حول إمكانية إنشاء المزيد من القواعد العسكرية الصينية في القارة، بعد إنشائها لأولى قواعدها العسكرية خارج أراضيها بجيبوتي عام ٢٠١٧م[٢]. نتيجةً لهذه التحركات العسكرية الصينية المحسوبة- التي تُعدّ جزءاً من مبادرة الحزام والطريق الرامية لتعزيز روابط بكين بباقي دول العالم وقاراته- تسعى اليابان إلى تعزيز وجودها العسكري داخل القارة، إضافةً لأهمية هذا الوجود العسكري في خدمة مسائل أخرى تتصل بحماية المصالح اليابانية من شركات وأفراد؛ مثل استخدام القاعدة العسكرية اليابانية بجيبوتي كنقطة عبور لإجلاء المواطنين اليابانيين إثر أعمال العنف التي اندلعت في جوبا- عاصمة جنوب السودان- عام ٢٠١٤م، إضافةً لاستخدامها في دعم المشاركة اليابانية في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ كبعثة الأمم المتحدة بجنوب السودان في الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٧م[٣].

٨- توسيع النفوذ الياباني وجذب الشركاء:

فتعميق اليابان لعلاقاتها بالقارة، ودعم الأنشطة بها، يمنحها الفرصة لتوسيع مساحة التعاون مع شركاء كالاتحاد الأوروبي، وبخاصةٍ مع مبادرات بشأن خطط تعاونية يتم خلالها تسهيل الاستثمار الخاص المشترك بين اليابان وإفريقيا والشركاء الآسيويين كالهند، كما سيرد تفصيلاً[٤].

ثانياً التمدد الياباني في ظل وجود القوى الكبرى:

يظهر التمدد الياباني داخل إفريقيا جنوب الصحراء عبر عدة مؤشرات تجسدت خلال مناسبات متعددة؛ كسلسلة الزيارات المُكثَّفة من قِبَل المسؤولين اليابانيين للقارة، وما صاحبها من تصريحات مؤكدة لأهمية التعاون الثنائي والشراكة بين الجانبين، خلال المحافل الدولية المتنوعة كمؤتمر طوكيو «تيكاد» وغيرها، إضافةً لتوقيع عدة اتفاقيات تعاونية عزّزت الشراكة «اليابانية - الإفريقية»، **كما سيتضح فيما يأتي:**

١- تقديم الدعم لمواطني القارة خلال الأزمات السياسية والكوارث الطبيعية:

ظهر ذلك خلال استقلال جنوب السودان في عام ٢٠١١م، وحِرْص طوكيو على دعم إعادة بناء الدولة، من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي والمنظمات الدولية، في مجالات مثل تطوير البنية التحتية، وتطوير الصناعات البديلة، والمساعدة في تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وتعزيز الحكم الرشيد. حتى بعد تدهور الوضع الأمني في جنوب السودان عام ٢٠١٣م؛ ظلّت اليابان تتعاون مع المجتمع الدولي لتقديم الدعم وبناء السلام في البلاد من خلال الهيئة الحكومية للتنمية «إيجاد» Inter-governmental Authority on Development: IGAD المنظمة الإقليمية

(١) Counter-piracy training in Gulf of Guinea supported by Japan") UNDP, Mar 2023), accessed in Jul 2023, available on: https://rb.gy/wzcy8

(٢) Idem.

(٣) د. محمود زكريا، مرجع سبق ذكره.

(٤) Cŏline Pajon, Loc.cit.

الواقعة بشرق إفريقيا[١].

أما فيما يتعلق بالدعم المُقدَّم خلال الكوارث الطبيعية؛ فقد قامت طوكيو بإيفاد خبراء الإغاثة المعنيين بحالات الكوارث اليابانية، خلال حادثة تسرب النفط قبالة سواحل موريشيوس عام ٢٠٢٠م، وتم إرسال فرق الخبراء عبر ٣ دفعات؛ كانت الأولى من ١٢-٢١ أغسطس ٢٠٢٠م، والدفعة الثانية من ٤-١٨ سبتمبر، أما الدفعة الثالثة فقد قُسِّمَت على مرحلتين؛ الأولى كانت معنية بالبيئة ومصايد الأسماك، أما الثانية فكانت للانسكاب النفطي والسلامة البحرية، من ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٠- فبراير ٢٠٢١م. تزامن هذا مع تأكيد طوكيو أنها ستواصل تعاونها الوثيق مع حكومة موريشيوس والبلدان والمنظمات ذات الصلة من أجل استعادة البيئة الطبيعية في المنطقة المتضررة، وإنعاش الأنشطة الاقتصادية لموريشيوس على المديَين المتوسط والطويل بوتيرة سريعة[٢].

٢- حرص المسؤولين اليابانيين على الزيارات المكثفة لبلدان القارة:

كقيام وزير الخارجية الياباني «موتيجي توشيميتسو» بزيارة موزمبيق وجنوب إفريقيا وموريشيوس (إضافةً إلى تونس) في الفترة من ٨-١٤ ديسمبر عام ٢٠٢٠م، وكذلك السنغال وكينيا في الفترة من ١١-١٣ يناير عام ٢٠٢١م، وكانت هذه هي المرة الأولى التي تقوم فيها طوكيو بزيارة ست دول إفريقية في غضون شهرين فقط، ما يؤكد حرص الدولة اليابانية على توطيد العلاقات بين الجانبين. واغتناماً لهذه الزيارات فقد وجّه «توشيميتسو» رسالةً مهمة؛ أكد فيها دعم طوكيو المستمر وجهودها غير المنقطعة التي تقوم بها تجاه القارة، وبخاصة خلال جائحة كوفيد-١٩، مشيراً إلى مؤتمر طوكيو الدولي الثامن حول التنمية الإفريقية «تيكاد ٨»، والذي عُقِدَ بالفعل في تونس عام ٢٠٢٢م، وما نتج عنه من توقيع أكثر من ٣٠ اتفاقية تعاون بين الجانبين الياباني والإفريقي[٣].

٣- تبني تدابير منع وإدارة الصراع:

باعتبار أن الاستقرار الاجتماعي هو شرط أساسي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا؛ اتخذت اليابان تدابير مختلفة لمنع وإدارة الصراعات، وبناء السلام والحفاظ عليه، وإعادة الإعمار فيما بعد الصراع. حيث أعلنت اليابان عن خطة لتقديم المساعدات في بناء القدرات لأكثر من ٣٠٠٠ شخص سيشاركون في أنشطة لدعم السلام في إفريقيا، في الفترة من يناير ٢٠١٣-مارس ٢٠١٦م، كما دعّمَت ١٢ مركزاً للتدريب على عمليات حفظ السلام في إفريقيا، من خلال تقديم مساعدة بلغت ١٦,٢٨ مليون دولار عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وخلال الفترة نفسها أوفدت خبراء في ١٥ مناسبة مختلفة إلى خمسة مراكز تدريب لعمليات حفظ السلام في إفريقيا، اعتباراً من ديسمبر ٢٠١٥م؛ تلقى أكثر من ٣٠٠٠ شخص التدريب بالفعل.

كما قدمت اليابان الدعم للبلدان المتضررة من النزاعات والخارجة لتوها من الصراعات؛ كأنشطة تنمية المجتمع المحلي في بوروندي للحد من الفقر، والتدريب المهني في السودان وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية

(١) Ministry of Foreign Affairs in Japan, "White Paper on Development Cooperation 2020: Japan's International Cooperation" (Ministry of Foreign Affairs in Japan, 2020), available on: https://rb.gy/ehf0r, accessed in Jun 2023.

(٢) Idem.

(٣) Idem.

والصومال لتشجيع عمالة الشباب؛ والرعاية الصحية للأم والطفل في كل من بوروندي والسودان لتمكين المرأة[١].

٤- تطوير قطاع الزراعة:

ساهمت اليابان في مشروع «الأرز من أجل إفريقيا»، والذي هدفَ إلى استحداث سلالات جديدة من الأرز لمواجهة الزيادة الحادة في أسعاره، بما يتناسب مع الظروف الطبيعية لكل منطقة في إفريقيا، من خلال العمل عن كثب مع المزارعين الأفارقة والاحترام الكامل لملكياتهم. وكخطوةٍ تالية، أعلنت اليابان و«رابطة تنمية الأرز الإفريقي في غرب إفريقيا» في مؤتمر «تيكاد» الرابع عام ٢٠٠٨م: أن هدفها مضاعفة مستويات إنتاج الأرز في إفريقيا جنوب الصحراء إلى ٢٨ مليون طن في الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٨م. وقد حققت إفريقيا جنوب الصحراء بالفعل إنتاجاً سنوياً من الأرز بلغ ٢٥,١٦ مليون طن في عام ٢٠١٤م، وهو إنجاز يقارب ٧٤٪ من الهدف الذي تم وضعه[٢].

٥- دعم نشر تكنولوجيا المفاعلات النووية الصغيرة بغانا:

حيث أعلنت اليابان والولايات المتحدة في أكتوبر ٢٠٢٢م عن شراكة مع غانا؛ لدعم هدف أكبر في أن تصبح المحرك الأساسي بالقارة لنشر المفاعلات الصغيرة Small Modular Reactors SMRs، مع الأخذ في الاعتبار الالتزام بأعلى معايير السلامة والأمن النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، وأُعلِن عن ذلك في المؤتمر الوزاري للطاقة النووية للوكالة الدولية للطاقة الذرية بواشنطن، بمشاركة وكيلة وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الحد من التسلح والأمن الدولي «بوني جينكينز»، ومساعدة وزير الطاقة الأمريكية «كاثرين هوف»، ونائب وزير الطاقة الغاني «ويليام أووراكو أيدو»، ووزير الاقتصاد والتجارة والصناعة الياباني «أوتا فوساي». وذكرت الخارجية الأمريكية أن التعاون لدعم نشر تكنولوجيا المفاعلات الصغيرة يخضع للّوائح النووية في غانا وضوابط التصدير الأمريكية[٣].

٦- إطلاق المبادرات اليابانية ذات الصلة بتطوير القارة:

كتوقيع اليابان والاتحاد الإفريقي «إعلان يوكوهاما»، في ختام قمة «تيكاد ٧» التي عُقدت بمدينة يوكوهاما اليابانية في أغسطس عام ٢٠١٩م، والذي هدف إلى ضخ استثمارات يابانية بقيمة ٢٠ مليار دولار في القارة على مدار ثلاث سنوات، إلى جانب تعزيز التعاون بين اليابان وإفريقيا في العديد من المجالات؛ أبرزها البنية التحتية عالية الجودة، واستثمارات القطاع الخاص، واستقرار الاقتصاديات الكلية والابتكارات التكنولوجية والتحولات الاقتصادية والتنمية المجتمعية.

وتنظر اليابان إلى هذه المبادرة على أنها وسيلة لتبادل الخبرات اليابانية في تنمية رأس المال البشري، من خلال إدخال تحسينات في التعليم الأساسي وبناء قدرات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في الجامعات، كما يهدف هذا الاستثمار إلى تعزيز الروابط بين الجامعات

(١) Japan in Africa, "Providing Quality Education to Ensure Growth and Stability" (Japan in Africa, Vol.3, Aug 2016), available on: https://rb.gy/tefvw, accessed in Jul 2023.

(٢) Idem.

(٣) US. Department of State, "United States and Japan Announce Partnership with Ghana to Support its Goal of Being the Mover in Africa for Small Modular Reactor Deployment") US. Department of State, Oct 26, 2022(, available on: https://rb.gy/yvnfx accessed in Jul 7, 2023.

والشركات الإفريقية واليابانية في البحث العلمي والابتكار[١].

٧- التزام اليابان بتدريب ٣٠ ألف إفريقي بالقارة في الفترة من (٢٠١٣-٢٠١٧م):

وذلك لتطوير مهاراتهم والمساعدة في الحصول على الوظائف، على أن يتم هذا بمركز التدريب المهني «السنغالي - الياباني»، الذي أسسته عام ١٩٨٤م مع حكومة السنغال كأحد أبرز المراكز المهنية والتدريبية الرائدة في غرب إفريقيا، وقد قام الخبراء اليابانيون في البداية بتصميم دورات تدريبية للمركز، ثم قام المدربون الأفارقة بتعديلها وتكييفها وفقاً للاحتياجات والمتطلبات المحلية[٢].

٨- تقديم المِنَح الدراسية للشباب الإفريقي:

وهو ما تجلى في إطلاق طوكيو للمبادرة الإفريقية لتعليم إدارة الأعمال للشباب، في مؤتمر «تيكاد» الذي انعقد عام ٢٠١٣م، وهي خطة إستراتيجية تمتد لخمس سنوات، وبموجبها تم تقديم الفرص لألف شاب وشابة بإفريقيا ممن تتراوح أعمارهم بين ٢٢-٣٩ عاماً لدراسة الماجستير في الجامعات اليابانية، واكتساب الخبرة العملية من خلال التدريب في الشركات اليابانية بما يُمكّنهم من استغلالها لصالح بلدانهم بعد عودتهم.

في هذا الإطار؛ يقول أحد مواطني تنزانيا «غودفري مويما»، الذي توجه لدراسة العلوم السياسية بإحدى جامعات اليابان بالعاصمة اليابانية القديمة «كيوتو»، أنه خضع لتدريب صيفي بإحدى شركات التصدير للسيارات المستعملة غرب طوكيو، ولم يتعلم فقط كيفية إدارة الأعمال؛ بل اكتسب الخبرات حول أخلاقيات العمل اليابانية، كالالتزام بالمواعيد، والعمل كفريق واحد، والحفاظ على جودة المنتج، وغيرها من الأخلاقيات والمهارات ذات الصلة بإدارة الأعمال[٣].

بناءً على ما سبق؛ يمكن استنتاج أن التوجه الياباني داخل إفريقيا يعتمد على عدة مداخل رئيسية، يعتمد جانبٌ منها على تعزيز التعاون السياسي بين الجانبين باحتواء الأزمات السياسية، وتبنّي تدابير منع وإدارة الصراعات وبناء السلام، وتكثيف الزيارات اليابانية للجانب الإفريقي.

وجانبٌ ثانٍ يتصل بتعزيز الاستثمارات والاستفادة القصوى من الجوانب الرقمية والتكنولوجية التي تمتلكها الشركات اليابانية، بما يخدم التعاون الثنائي متعدد الأبعاد بين الجانبين، فضلاً عن دعم المشروعات الإفريقية في مجالات عدة (نووياً- زراعياً- ثقافياً)، بما يؤدي لدفع الشراكة بين اليابان وإفريقيا لتحقيق التنمية المستدامة وبناء قدرات الأفراد، وبما يضمن في الأخير البيئة الملائمة لتحقيق المصالح اليابانية ومزاحمة النفوذ «الصيني - الروسي» الآخذ في الانتشار؛ في ظل اعتماد الأول على قوته الاستثمارية ومشاريع البنية التحتية، أما الجانب الروسي فيحاول الاستفادة من هشاشة بعض بلدان القارة والصراعات التي يطول أمدها، بتقديم المساعدات لها، ولاسيما الأمنية منها، مُمثلةً بالشركات الأمنية الخاصة كشركة فاجنر- الذراع العسكري غير الرسمي لموسكو داخل القارة، نظير امتيازات التعدين

(١) World Bank, "Japan to Support Human Capital Development Through Education in Africa" (WB, Aug 2019), available on: https://rb.gy/3wpf9, accessed in Jul 2023.

(٢) Japan in Africa, Loc.Cit.

(٣) Idem.

وصفقات السلاح والأموال وغيرها من المزايا ذات الصلة التي توازن العقوبات «الأمريكية – الأوروبية» المفروضة على موسكو منذ بدء دخول قواتها البرية للعاصمة الأوكرانية كييف.

ثالثاً: التعاون «الياباني - الهندي» كآلية لموازنة النفوذ الصيني داخل القارة:

في مواجهة الصعود الصيني داخل إفريقيا؛ تسعى اليابان لمزاحمة هذا النفوذ بأدوات فردية خاصة بها- سبق ذكرها مفصلاً، إضافةً لتحالفات ثنائية ومتعددة الأطراف، يأتي أبرزها التعاون «الياباني – الهندي» داخل القارة، واستغلال ما يملكانه من إمكانات تتصل بالتعاون الإنمائي وكل مساعداتهما بالداخل الإفريقي، خاصةً مع ما تتمتع به الهند من دورٍ رائد بين شركاء التنمية في إفريقيا بمجالات بناءِ القدرات والاتصالات وقطاع الطاقة، إضافةً لما يميز وجودها من قوة تتصل بتوفير تكنولوجيا يسيرة التكلفة وقابلة للتكيف في تنفيذ المشروعات، حتى مع وجود قيود على الموارد داخل القارة.

وعلى المستوى المؤسسي، وفي ظل مسعى الهند للوجود داخل إفريقيا، تُعدّ قمة منتدى الهند وإفريقيا- التي تُعقد كل ٣ سنوات- المستوى الأعلى لمشاركة الهند في برامج النمو والتنمية في إفريقيا، وخاصةً أن سياسات الهند إزاء القارة لا ترتكن فقط إلى الجوانب التجارية الربحية؛ بل تُولي اهتماماً كبيراً بالشق التنموي، وتُمثل نموذجاً للتعاون الذي يحافظ على ما يلائم حاجات البلدان الإفريقية[١]، استغلالاً لكل هذه الإمكانات التي يتمتع بها الشريكان الهندي والياباني.

ولمزيدٍ من تعميق التعاون بين الجانبين الآسيوي والإفريقي، ولموازنة تصاعد المنافس الصيني داخل القارة، فقد أطلقت الهند في مايو ٢٠١٧م وثيقة «ممر النمو الآسيوي الإفريقي»، والتي كانت بمثابة ممر أفرو-آسيوي بدعم ياباني، يركز على عمق القارة الإفريقية، لموازنة الطريق التجاري الصيني «حزام واحد وطريق واحد»- بهدف دفع النمو التجاري والاستثماري في إفريقيا للحد من الوجود المتزايد للصين في القارة[٢]. وقد أُطلِق «ممر النمو الآسيوي الإفريقي» لتحقيق هدفين رئيسيين: الأول تمثل في محاولة تقريب تجربة التنمية في كلٍّ من شرق آسيا، جنوب شرق آسيا، جنوب آسيا- إلى إفريقيا، بما يُعضِّد الترابط الاقتصادي والتعاوني من أجل التنمية بين القارتين الكبيرتين. أما الهدف الثاني فينطوي على تقديم نموذج للتنمية في إفريقيا، وخلاله تقود الهند واليابان كل المبادرات الرامية إلى تعزيز الرخاء، بما يوفر حرية متابعة خطط التنمية المناسبة والمتزامنة مع أولويات التنمية للبلدان في كلٍّ من إفريقيا وآسيا[٣].

استكمالاً لهذا المسار المتصاعد من التعاون؛ من المُرجح أن يتعمق التعاون الأمني بين اليابان والهند بشكل مُطرد في إطار ما ورد بإستراتيجية الأمن القومي اليابانية لعام ٢٠٢٢م[٤]، وبخاصةٍ مع استمرار الأسباب

(١) Anita Prakash, “Free, Open and Inclusive Indo-Pacific: An Evolving Development and Cooperation Platform for Asia Africa Growth Corridor”, In Sachin Chaturvedi, Anita Prakash, Priyadarshi Dash (Eds.), Asia-Africa Growth Corridor Development and Cooperation in Indo-Pacific (Singapore: Springer), P.45.

(٢) «الهند تواجه «حزام الصين» بممر أفرو – آسيوي مدعوم يابانياً.. يركز على الاندماجات ويخترق عمق القارة السمراء»، الشرق الأوسط، ٢٨ يوليو ٢٠١٧، تم الاطلاع في ٧ يوليو ٢٠٢٣، متاح على الرابط: https://rb.gy/uy3gr

(٣) Anita Prakash, Op.cit, P.36.

(٤) صدّقت الحكومة اليابانية، في ١٦ ديسمبر ٢٠٢٢م، على

الدافعة لهذا التعاون، وطالما استمرت الصين تُشكِّل مصدراً للقلق للبلدين، وهو ما أكدته الإستراتيجية اليابانية، التي أشارت إلى أن دولاً كأستراليا والهند والولايات المتحدة يمثلون أهم الشركاء الأمنيين في مواجهة العدوان الصيني المتزايد في منطقة المحيطين الهندي والهادئ[1].

رابعاً: إشكاليات أمام تمدد طوكيو داخل المحيط الإفريقي ومقاربات المواجهة:

على الرغم من التحركات الممتدة لطوكيو بجنوب الصحراء، والتي دللت عليها المساعدات والتصريحات والزيارات المتبادلة، سالفة البيان؛ فإن هناك عدداً من التحديات التي تقف أمام تعميق هذا الدور على النحو المأمول، والتي يقابلها مقاربة يابانية محسومة للتعامل مع هذه الإشكاليات، **يأتي أبرزها كما يلي:**

١- التنافس المحتدم مع الصين:

ظهر التنافس المحتدم مع الصين، وبخاصة فيما يتعلق بالنظرة السلبية للصين تجاه اهتمام اليابان المتجدد بالقارة، خلال اتهام وزارة الخارجية الصينية لليابان عام ٢٠١٣م بمحاولة الأخيرة فرض إرادتها على الدول الإفريقية لتحقيق مصالح خاصة باليابان من شأنها الإضرار بالمصالح «الصينية - الإفريقية»، وبخاصة فيما يتعلق بمحاولات طوكيو إدراج قضايا سياسية على أجندة مؤتمر «تيكاد السادس»؛ كإصلاح مجلس الأمن وقضايا الأمن البحري، لكنها أخفقت في ذلك. لدى الصين أيضاً قلق واضح بشأن نفوذ اليابان السياسي المتزايد والوجود العسكري في إفريقيا.

وتأمل اليابان في حشد دعم الدول الإفريقية لأجندتها الخاصة بإصلاح مجلس الأمن، وهو الطموح المشترك لكلٍّ من اليابان وإفريقيا[2].

على صعيد التنافس العسكري داخل القارة بين البلدين؛ في عام ٢٠١١م افتتحت اليابان قاعدتها العسكرية في جيبوتي للمساعدة في مكافحة جرائم القرصنة البحرية في القرن الإفريقي، ويُعدّ هذا من وجهة النظر الصينية مظهراً من مظاهر اليابان لاستخدام التهديدات الأمنية الإفريقية «ذريعة» لتوسعها العسكري وتغيير النظام الدولي.

وتشعر الصين بقلق خاص بشأن إدخال اليابان لمسألة حرية الملاحة في المناقشات مع إفريقيا وحول المحيط الهندي، وخاصةً أن النزاعات البحرية في بحر الصين الشرقي والجنوبي كانت سباقاً محتدماً بين الصين واليابان، وأن بكين أصبحت في وضع غير مُوات في بحر الصين الجنوبي نتيجةً للحكم الصادر من محكمة لاهاي عام ٢٠١٦م بأن الصين لا تمتلك حقاً تاريخياً في مياه بحر الصين

ثلاث وثائق دفاعية هامة، تمثلت الأولى في إستراتيجية الأمن القومي، والتي حددت الخطوط العامة للسياسة الدفاعية لطوكيو على مدار العقد المقبل، والثانية: إستراتيجية الدفاع الوطني التي تحدد الأهداف الدفاعية وتضع وسائل تحقيقها. أما الثالثة؛ فهي برنامج البناء الدفاعي الذي يحدد إجمالي نفقات الدفاع وحجم المشتريات للمعدات الرئيسية خلال السنوات الخمس إلى العشر القادمة. وتشكل تلك الوثائق الثلاث معاً إستراتيجية اليابان الشاملة وسياستها وأهدافها الدفاعية، التي حملت لهجة أكثر صرامة مقارنة بإستراتيجيتها السابقة للأمن القومي، والتي صدرت للمرة الأولى في ٢٠١٣م. لمزيد من المعلومات حول الإستراتيجية انظر: «تحول تاريخي: سعي استراتيجية الأمن القومي اليابانية لمواجهة تهديدات الصين»، (أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٢)، تم الاطلاع في ١٣ يوليو ٢٠٢٣، متاح على الرابط: https://rb.gy/7tr45

(١) Masahiro Kurita, "Japan-India Security Cooperation: Progress Without Drama" (Washington, D.C.: Stimson Center, Feb. 15, 2023), accessed in Jul.13, 2023, available on: https://rb.gy/y3zsn

(٢) Yun Sun, Op.cit.

الجنوبي، ما أدى إلى زيادة اعتمادها على الجانب الإفريقي للتخفيف من عزلتها. ومن ثَمّ فإثارة النقاش حول حرية الملاحة بين اليابان والدول الإفريقية يؤثر حتماً على موقف الصين في هذا الشأن[١].

٢- محاولات يابانية لخلخلة النفوذ الروسي داخل القارة:

حيث تحاول طوكيو استغلال المستجدات الدولية والأخطاء الروسية لصالح تعزيز وجودها على حساب تعزيز الوجود الروسي، والتي يأتي أبرزها الغزو الروسي لأوكرانيا؛ وهو ما ظهر خلال تصريح رئيس الوزراء الياباني «فوميو كيشيدا» بمؤتمر طوكيو الدولي الثامن في أغسطس ٢٠٢٢م بإلقاء اللوم على موسكو لمساهمتها في أزمة الغذاء الحادة التي طالت معظم بلدان إفريقيا، وأعلن في هذا الشأن عن برنامج دعم للقارة بقيمة ٣٠٠ مليون دولار لتعزيز إنتاج الغذاء للمزارعين الأفارقة الذين يكافحون جنباً إلى جنب مع بنك التنمية الإفريقي[٢].

تأكيداً لهذا المَنحى المتوتر في العلاقات بين طوكيو وموسكو؛ فقد وَصفَت وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الياباني لعام ٢٠٢٢م- سالفة البيان- روسيا باعتبارها مصدر قلق للأمن القومي الياباني بسبب تعاونها الإستراتيجي مع الصين، مشيرةً إلى أن الغزو الروسي لأوكرانيا يُمثِّل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الذي يُحرِّم استخدام القوة العسكرية في العلاقات بين الدول. هذا خلاف ما جاءت به النسخة السابقة من الإستراتيجية التي تم تبنيها في عام ٢٠١٣م خلال عهد رئيس الوزراء الياباني الراحل «شينزو آبي»، والتي دعت إلى تعزيز تعاون اليابان مع روسيا في عدة مجالات، بما في ذلك الأمن والطاقة، وهو ما يوضح حجم التغيرات التي طرأت على العلاقات بين البلدين[٣]، إلا أن هذه التداعيات لم تؤثر على الانتشار الملحوظ لموسكو داخل القارة (إعلامياً: من خلال منصات تلفزيونية بارزة موجهة لبلدان إفريقيا كروسيا اليوم وسبوتنيك، فضلاً عن دعم المحطات التلفزيونية والإذاعية الإفريقية المحلية بإفريقيا الوسطى وغيرها. - أمنياً: عبر الذراع العسكري «فاجنر». - إضافةً للمساعدات الاقتصادية والتنموية.. إلخ)، ذلك الحضور الذي كان ولا يزال يمثل إشكالية كبرى لنفوذ القوى الدولية الأخرى المنافسة لموسكو ولاسيما طوكيو وواشنطن وباريس، وغيرهم من الأطراف الفاعلة داخل القارة.

ما يزيد الأمر تعقيداً بالنسبة لهذه القوى؛ ما يلقاه هذا الوجود الروسي من قَبول من قِبَل العديد من البلدان الإفريقية التي ترى موسكو بديلاً للقوى الاستعمارية السابقة بل وحصناً لها أمام تلك القوى، وعلى رأسها فرنسا التي تأثرت بشدة جراء هذا التوغل الروسي داخل القارة، ولاسيما داخل مستعمراتها الإفريقية السابقة كمالي وبوركينافاسو.

من جهةٍ أخرى؛ لا تزال موسكو المُورِّد الرئيسي للأسلحة لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، متفوقةً بذلك على الصين على مدار السنوات الخمس الماضية، حيث أظهرت البيانات الصادرة عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام SIPRI، المتعقّب لتجارة

(١) Idem.

(٢) Susumu Imaizumi, “Japan to invest $30 billion in Africa to develop human resources”) The Asahi Shimbun, Aug 2022), available on: https://rb.gy/g1bes, accessed in Jul 2023.

(٣) «تحول تاريخي: سعي إستراتيجية الأمن القومي اليابانية لمواجهة تهديدات الصين»، مرجع سبق ذكره.

الأسلحة العالمية، أن روسيا قدّمت ٢٦٪ من المدفعية التي استوردتها دول إفريقيا جنوب الصحراء في السنوات الخمس الماضية حتى عام ٢٠٢٢م، بارتفاع ٢١٪ عن عام ٢٠١٧م، حتى في ظل حربها مع أوكرانيا[١]، يزيد من هذا الحضور ما يُشدد عليه بشكلٍ دائم الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» من أن عرض المساعدات الروسية، والاتفاقات التجارية وصفقات الأسلحة وغيرها، يحدث دون مشروطيات سياسية أو أي تدخل في شؤون الدول ولاسيما القمعية منها، مناهضاً بذلك ضغط القوى الغربية وترهيبها بأوراق الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة واحترام حقوق الإنسان، وغيرها من القضايا المؤرقة للحكومات الإفريقية[٢].

٣- تأثر الاستثمارات اليابانية بتداعيات جائحة كورونا:

فقد أدت الجائحة إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوي الياباني إلى إفريقيا، من ٥٩٠ مليون دولار في عام ٢٠١٩م إلى ٣١٠ ملايين دولار في عام ٢٠٢١م[٣]، لكن الأمر لا يعود فقط لجائحة كورونا، بل يرجع في جزءٍ منه إلى مُدركات الشركات اليابانية تجاه القارة؛ حيث تتبع نهجاً حذراً فيما يتعلق بالتعامل مع الاستثمار داخل جنوب الصحراء- كما سيرد مفصلاً، ما أدى إلى تخلّف المستثمرين اليابانيين كثيراً عن نظرائهم الغربيين والآسيويين، عندما يتعلق الأمر بالسوق الإفريقية، كما سيوضح الشكل التالي: انخفاض الاستثمارات اليابانية بشكلٍ عام داخل إفريقيا جنوب الصحراء منذ عام ٢٠١٣م، أي حتى قبل تداعيات جائحة كورونا بعدة أعوام[٤].

شكل (٣): الاستثمارات اليابانية داخل إفريقيا جنوب الصحراء (١٩٩٦-٢٠٢٢م):

Source: Leo Komminoth, “TICAD 8: Can Japanese companies ditch their Africa caution?”, African Business, Aug 2022, available on: https://rb.gy/sdrej

٤- قصور في فهم مداخل بيئة البلدان الإفريقية:

في هذا السياق، واتساقاً مع حقيقة تراجع الاستثمارات اليابانية داخل القارة سالفة الذكر، فقد وضعت منظمة التجارة الخارجية اليابانية جملة من العراقيل التي تواجه الشركات اليابانية داخل إفريقيا، وتمثل أبرزها في:

- عدم امتثال الشركات اليابانية للممارسات

(١) Vincent Owino, “Russia overtakes China in race to supply arms to sub-Saharan Africa”,) The East African, March 2023), accessed in Jul 2023, available on: https://rb.gy/13sdd

(٢) Dr. Federico Donelli, “Russia’s engagement with Africa: Understanding mutual Russia-Africa interests in an era of global competition” (Abu Dhabi: TREDNDS Research and Advisory, Jan.16, 2023), accessed in 10 Jul. 2023, available on: https://rb.gy/60nlg

(٣) Cйline Pajon, “Japan’s Africa policy: Back to basics in times of crisis”, Italian Institute for International Political Studies, Sep 2022, available on: https://rb.gy/2mene, accessed in Jul 2023.

(٤) Leo Komminoth, Loc.Cit.

والأعراف والقوانين المحلية.

■ على عكس الصين؛ فإن اليابان تجد صعوبة في تطوير المنتجات التي تلائم الأسواق الإفريقية.

■ افتقار الشركات الأم في اليابان إلى فهم طبيعة البلدان الإفريقية.

■ نقص الموارد البشرية في إفريقيا؛ كعمال التصنيع المهرة واليابانيين الناطقين بالفرنسية.

■ الانطباع السلبي عن إفريقيا لدى اليابانيين بأنها بيئة حاضنة للإرهاب والفقر والأوبئة، ما يخلق حالة من العزوف والتردد تجاه اليابانيين للعمل بها.

■ العلاقات السطحية للشركات مع الحكومات المحلية الإفريقية.

■ المخاوف المستمرة بشأن الأوضاع السياسية غير المستقرة ونظم الحكم وسيادة القانون.

■ ضعف البنية التحتية، والذي يُشكّل عائقاً أمام المستثمرين.

■ رغم الاعتراف الياباني بأهمية إفريقيا؛ فإن بعض الشركات اليابانية تعطي الأولوية للمناطق الأخرى التي تجدها أكثر جاذبيةً وربحاً، كآسيا وأوروبا، تجنباً للمخاوف سالفة الذكر[١].

٥- تهديدات الأمن البحري:

ترتكز سياسة طوكيو وبخاصة الخارجية منها على الأمن البحري ومواجهة مهدداته، ويدلل على ذلك تأكيد رئيس وزراء اليابان الراحل «آبي» بأن محور السياسة الأمنية اليابانية في عهده يتمثل في دعم الأمن البحري ومجابهة تهديداته كافة، كما صرّح عام ٢٠١٨م بأن حجر الزاوية في استقرار وازدهار المجتمع الدولي يتمثل في وجود نظام بحري مجاني ومفتوح قائم على أساس سيادة القانون[٢].

تجسيداً لتلك الإستراتيجية المعنية بمواجهة مهددات الأمن البحري؛ تُقدّم اليابان منذ عام ٢٠٠٩م مساعدات مالية ولوجستية لخفر السواحل في جيبوتي من أجل تعزيز إمكاناتهم في التعامل مع قضايا الأمن والسلامة البحرية[٣]، استمراراً لذلك التعاون أجرت اليابان والاتحاد الأوروبي وجيبوتي في مايو ٢٠٢١م تدريبات بحرية مشتركة في خليج عدن من أجل المزيد من تعزيز التعاون لضمان الأمن البحري في المنطقة[٤]. كما نقلت القاعدة العسكرية اليابانية الموسعة في جيبوتي انطباعاً بأن اليابان لديها مصالح طويلة الأجل فيما يتعلق بالمجالات العسكرية والبحرية، فضلاً عن التزام اليابان بتقديم الخبرات والمساعدات والتعاون الثنائي مع الصومال بناءً على طلب الأخيرة الدعم فيما يتعلق بمكافحة القرصنة.

في الشأن ذاته؛ تم سنّ نصين قانونيين لردع القرصنة وتقديم مسار أوسع لليابان في ميولها

(١) Anne-Lйonore Dardenne, “Japan and the Africa-n Challenge”, (Asia Dialogue, 2018), pp.3-4.

(٢) Wrenn Yennie-Lindgren, “Old Sake, New Barrel? Japan's Free and Open Indo-Pacific Strategy”, Published Report in German Marshall Fund of The United States, 2019, p.38.

(٣) Cooperation between Japan and Djibouti on” Maritime Safety” (Ministry of Foreign Affairs of Japan, Apr 2016), accessed in Jul 2023, available on: https://rb.gy/303tt

(٤) EU-Japan-Djibouti joint naval exercise” (European Union, May 2021), accessed in Jul 2023, available on: https://rb.gy/kdb4v

نحو القضـــاء على القرصنة في المنطقة، كانت هذه هـــي قانون العقوبـــات والتدابير المضادة للقرصنـــة لعـــام ٢٠٠٩م، والتي تـــم تمديدها حتى عـــام ٢٠١٦م، وقانـــون التدابير الخاصة المتعلقة بحراســـة الســـفن اليابانية في المياه التي تنتشـــر فيهـــا القرصنة. قبل ســـنّ قانون العقوبات والتدابير المضادة للقرصنة في يوليو ٢٠٠٩م، ونشـــير هنا إلى أنه حين تم اختطاف سفينة صيد صينية بقيادة قبطان ياباني، قبالة سواحل كينيا في نوفمبر ٢٠٠٨م، أصدرت وزارة الخارجية اليابانيـــة بياناً يؤكد التزامات اليابان بمكافحـــة القرصنة في إفريقيـــا، وإدانة العمل الغادر في البحر[١].

تؤثر هذه التداعيات- معاً أو بشكل منفصل- على حضور اليابان داخـــل القارة، وبخاصّةٍ مع الوضع في الاعتبار القوى المتنافســـة الأخرى وعلى رأسها الصين؛ والتي أجرت بشأنها منظمة التجارة الخارجية اليابانية مســـحاً، توصل إلى أن ٤٤٪ من الشـــركات اليابانية تواجه منافسة قوية مع الشـــركات الصينية في إفريقيا، لكنها تجد هذه المنافســـة مفيدة؛ فالتوسع الصيني بالأســـواق الإفريقية يخلـــق احتياجات جديدة ويعطي شـــكلاً جديداً لتلك الأسواق؛ بما يفيد في الأخير اليابان التي تحـــاول محاكاة نموذج الصين بما يحقـــق مصالحها ويؤمّن احتياجاتها من القارة[٢].

إجمالاً؛ تعـــي طوكيو جيداً أهميـــة القارة بالنســـبة لهـــا ولمصالحهـــا، وبنـــاءً على هذا تحـــاول اســـتغلال متغيـــرات البيئـــة الدولية لصالحهـــا، إضافةً لمســـاعيها للتغلب على ما يؤثر على وجودهـــا داخل القارة، كقيامها بتبنّي الإســـتراتيجيات المطمئنة لأصحاب الشركات اليابانية الناشئة، التي تهدف للتعامل مع مخاوفهم بشـــأن الاســـتثمار داخل القارة، واعتمادها في ذلك على تبنّي سياســـة أمنية تعمل على تقليل المخاطر أمامهم، وبخاصةٍ بالمناطق التي تشهد صراعات وعدم الاستقرار، بما يؤدي في الأخير لتثبيت أقدامها وتعزيـــز وجودها داخل القارة، وبخاصةٍ في ظـــل تهيُّؤ الظروف الدولية لذلك، مثل الحرب الروسية - الأوكرانية، والدعم الذي تقدّمه واشنطن لطوكيو من أجل خلق نفوذ يوازن النفوذ «الصيني - الروسي» داخل القارة. إضافةً لمقاربة طوكيو القائمة على تبنّي سياسة تعتمد على التنمية التي تعم عوائدها على كل الأطراف، بما يُعمّق التعاون بين الجانبين، ويُرسخ الوجود اليابانـــي ليتلاءم وما يتطلبه الســـوق الإفريقي والوجود داخل البيئة الإفريقية ككل[٣] ■

(١) Jay Maniyar, “Japanese and South Korean Engagements In The Horn Of Africa” (National Maritime Foundation, Nov 2020), available on: https://rb.gy/jzmxb, accessed in Jul 2023.

(٢) Idem.

(٣) Anne-Lйonore Dardenne, Op.cit.